تعزيز الامن المجتمعي في العراق. . . الفرص والتحديات

م.م. دعاء منعم ياسين
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي، العراق، الفرص، التحديات

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع تعزيز الأمن المجتمعي في العراق بوصفه إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. ويسلط الضوء على المفاهيم النظرية للأمن المجتمعي وأبعاده المتعددة مع تحليل الواقع العراقي بعد عام 2003، بما شهده من تحديات أمنية واجتماعية متراكبة. كما يستعرض البحث الفرص المتاحة لدعم هذا النوع من الأمن مثل جهود الإصلاح، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وتمكين فئة الشباب. ويهدف البحث إلى تقديم رؤية متكاملة حول سبل النهوض بالأمن المجتمعي من خلال معالجة التحديات البنيوية، واقتراح توصيات عملية قابلة للتنفيذ تُسهم في بناء مجتمع آمن ومتوازن.

المقدمة:

يُعدّ الأمن المجتمعي من المفاهيم الحيوية في بناء الدول وتعزيز استقرارها الداخلي، كونه يشكّل الإطار الذي تتحقق من خلاله الطمأنينة المجتمعية والتماسك الاجتماعي. وفي ظل التحولات العميقة التي شهدها العراق بعد عام 2003، برزت الحاجة الماسّة إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن من منظور يركز على الإنسان والمجتمع، بدلاً من الاقتصار على الأبعاد العسكرية والتقليدية. وقد أدى تصاعد التحديات الأمنية، كالإرهاب، والنزاعات الداخلية، وانتشار السلاح خارج إطار الدولة، إلى تآكل ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، مما جعل من تعزيز الأمن المجتمعي أولوية قصوى. يسعى هذا البحث إلى تحليل الواقع الأمني في العراق، والكشف عن الفرص المتاحة لمعالجة الفجوات، مع تسليط الضوء على التحديات البنيوية التي تعرقل استقرار المجتمع. كما يهدف إلى اقتراح مسارات فاعلة لتعزيز الأمن المجتمعي، بوصفه ركيزة أساسية في بناء دولة قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها.

الاهمية:

تكمُن أهمية هذا البحث في التركيز على دور الأمن المجتمعي كعنصر أساسي لتحقيق الاستقرار والتنمية في العراق، حيث يعالج البحث الفرص والتحديات التي تؤثر على تعزيز هذا الأمن. ويساعد البحث صانعي القرار والمؤسسات على تبني سياسات فعالة ترتكز على فهم شامل للواقع الأمني. كما يسهم في تمكين المجتمع المدني من أداء دوره الحيوي في تعزيز السلم الأهلي وتقوية التماسك الاجتماعي داخل المجتمع العراقي.

الإشكالية:

ينطلق البحث من تساؤل رئيس مفاده: كيف يمكن تعزيز الأمن المجتمعي في العراق في ظل التحديات الأمنية والاجتماعية والسياسية الراهنة، واستثمار الفرص المتاحة لبناء استقرار مستدام؟ ومن هذا التساؤل تتفرع الأسئلة الآتية:

1- ما الفرص المتاحة التي يمكن استثمارها لتقوية الأمن المجتمعي في العراق؟

2- كيف يمكن تفعيل دور المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في دعم الأمن المجتمعي؟

3- ما الاستراتيجيات والتوصيات العملية التي يمكن تطبيقها لتجاوز التحديات وتحقيق الأمن المجتمعي؟

الفرضية:

يُفترض أن تعزيز الأمن المجتمعي في العراق يمكن تحقيقه من خلال استثمار الفرص المتاحة مثل الإصلاحات المؤسسية، وتفعيل دور المجتمع المدني، وتمكين الشباب، مع معالجة التحديات البنيوية كالفساد، النزاعات الداخلية، وضعف الحوكمة. وبذلك، فإن تبني استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد يساهم بشكل فعّال في تحقيق استقرار وأمن مجتمعي مستدام.

المنهجية:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تناول موضوع الأمن المجتمعي، وذلك من خلال توضيح المفاهيم الأساسية وتحليل الأبعاد النظرية والعملية المرتبطة به. كما يتبع المنهج الاستقرائي في تتبع التحديات والفرص المتعلقة بتعزيز الأمن المجتمعي في العراق، بهدف الوصول إلى استنتاجات منطقية وتوصيات عملية تسهم في دعم الاستقرار المجتمعي.

الهيكلية:

سيتم تقسيم البحث إلى المباحث الآتية: المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن المجتمعي. المبحث الثاني: واقع الأمن المجتمعي في العراق. المبحث الثالث: الفرص والتحديات أمام تعزيز الأمن المجتمعي.

المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للأمن المجتمعي

يمثّل الأمن المجتمعي أحد المفاهيم المتطورة في حقل الدراسات الأمنية والاجتماعية، إذ لم يعد الأمن يُفهم بوصفه مفهوماً عسكرياً فقط، بل بات يرتبط باستقرار الأفراد والمجتمعات. يهدف هذا المبحث إلى توضيح الإطار النظري والمفاهيمي لهذا المصطلح من خلال تتبع جذوره وتعريفاته المختلفة كما يُبين أبعاده ودوره في تحقيق التماسك والاستقرار داخل المجتمعات المعاصرة.

وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية: المطلب الأول: تعريف الأمن المجتمعي ومفاهيمه الأساسية. المطلب الثاني: مرتكزات الأمن المجتمعي. المطلب الثالث: الفرق بين الأمن المجتمعي والأمن التقليدي.

يمكن توضيح الفروقات الجوهرية بين الأمن المجتمعي والأمن التقليدي وفق المحاور الآتية:

أولاً - وحدة التحليل: يرتكز الأمن التقليدي على الدولة بوصفها الوحدة الأساسية، بينما يجعل الأمن المجتمعي الإنسانَ داخل سياقه الاجتماعي محوراً للحماية والعناية.

ثانياً - طبيعة التهديد: يُحدّد الأمن التقليدي التهديدات بوصفها خارجية ذات طابع عسكري، أما الأمن المجتمعي فيعترف بالتهديدات الداخلية كالفقر والتهميش والانقسام الاجتماعي بوصفها مصادر أولى للخطر.

ثالثاً - الأدوات والآليات: يعتمد الأمن التقليدي على الجيش والقوة العسكرية، في حين يوظّف الأمن المجتمعي سياسات التعليم والعدالة الاجتماعية وتعزيز الهويات المشتركة والمشاركة المجتمعية. (UNDP, 1994, p. 24; Buzan, 1991, p. 116)[1]

المطلب الاول: تعريف الأمن المجتمعي ومفاهيمه الاساسية

يشير الأمن المجتمعي إلى حالة من الطمأنينة التي يعيشها الأفراد داخل مجتمعهم بعيدًا عن الخوف من العنف أو الانفلات الاجتماعي. يُعتبر ذلك نهجًا يركّز على حماية الإنسان قبل حماية الدولة، ويحرص على توفير بيئة آمنة تسودها الحرية والاحترام المتبادل دون الإخلال بالنظام أو اللجوء للعنف. وقد أصبح هذا التوجه جزءًا من مقاربة الأمان الإنساني الشاملة التي اعتمدتها الأمم المتحدة منذ عام 1994، والتي تضمنت سبعة أبعاد من بينها الأمن المجتمعي. (UNDP, 1994, pp. 22–23)

---

[1] مقاربة الأمن الإنساني: مفهوم طوّره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 في تقريره للتنمية البشرية، ويرتكز على سبعة أبعاد: الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي. ويُعدّ تحولاً جذرياً من الأمن المتمركز حول الدولة إلى الأمن المتمركز حول الإنسان. انظر: UNDP, Human Development Report 1994, p. 22.

كما يعد مفهوم الأمن المجتمعي منطلقًا متعدد الأبعاد، يشمل الأبعاد الأمنية، الاقتصادية، والثقافية. إذ لا يكتفي بحماية الأفراد من العنف فقط، بل يوسع دائرة العناية لتشمل تعزيز الشعور بالمساواة والعدالة وتماسك الروابط الاجتماعية. وتتضح هذه الأبعاد في "دليل أمن المجتمع" الصادر عن منظمة Saferworld عام 2014، الذي أشار إلى أن نجاح الأمن المجتمعي يعتمد على تحسين العلاقة والتواصل بين السلطة الرسمية وأفراد المجتمع المدني، وهو ما يجعل التنظيم المحلي والمشاركة المجتمعية جزءًا لا يتجزأ من العملية الأمني .(Saferworld, 2014, pp. 6–7) وفي امتداد لهذا التوجّه، تؤكد الدراسات الأكاديمية ومن أبرزها ما ورد في دراسة Mely Caballero-Anthony (2014) بعنوان (Community security: human security at 21) أن فاعلية الأمن المجتمعي تتعزز عندما يُبنى على شراكة تكاملية بين النظم الرسمية والمؤسسات القاعدية للمجتمع. وتسلط الدراسة الضوء على أن مشاركة الأفراد في صياغة السياسات الأمنية وتنفيذها محليًا، يسهم في خلق بنى تنظيمية مرنة وفعالة تعكس احتياجات المجتمع الواقعية. كما تشير إلى أن المجتمعات التي اعتمدت نهج الحماية الذاتية – مثل تشكيل لجان للطوارئ أو مبادرات التوعية المجتمعية – أصبحت أقل تبعية للأجهزة الأمنية التقليدية، وأكثر قدرة على إدارة الأزمات بمصادرها الذاتية، ما يدل على انتقال الأمن من كونه وظيفة فوقية إلى كونه مسؤولية جماعية تتوزع بين الدولة والمجتمع.(Caballero-Anthony, 2015, p. 53)

وبذلك، يتضح أن الأمن المجتمعي ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو نموذج عملي يتم تطبيقه عالميًا. فقد بدأت مؤسسات كبرى مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات الدولية بتطبيق برامج تهدف إلى تقوية هذا النمط الأمني عبر مشاريع تنموية محلية تستهدف المجتمع من الداخل. ويشتمل ذلك على جهود لتعزيز قدرة المجتمعات عبر تمكين المرأة والشباب وتشجيعهم على الانخراط في مسارات حفظ السلام، وهي مبادرة أظهرت نتائج ملموسة من خلال دراسات حالة في في مناطق متعددة من العالم.

وفقًا لدراسات Saferworld المنشورة في Community Security Handbook (2014)، فقد أظهرت تجارب مناقشة الأمن المجتمعي في مناطق جنوب شرقي أوروبا – مثل كوسوفو ومقدونيا وصربيا – أن بناء شراكة أمنية محلية فعّالة يبدأ من إنشاء لجان مجتمعية تمكّن العناصر المحلية من تدوين مخاوفهم الأمنية وتحديد أولوياتهم، بالتعاون مع الشرطة والسلطات المحلية يدمج بين السلطة الشعبية والرسمية (Saferworld,2006,p:13) وشهدت هذه المبادرات المشتركة انخفاضًا ملحوظًا في مستويات الجريمة والعنف الطائفي، كما ساهمت في تفعيل دور

المدارس والمراكز المجتمعية في تعزيز الوعي لدى الأطفال والشباب، مما ساهم بشكل ملموس في تنشئة أجيال أكثر وعيًا وصمودًا ويقظة أمنية، بما يعكس تحولًا نحو سياسة أمن مجتمعي حقيقي يدمج بين السلطة الشعبية والرسمية.

المطلب الثاني: مرتكزات الامن المجتمعي

إن تحقيق الأمن المجتمعي لا يقتصر على غياب التهديدات الأمنية المباشرة، بل يتجاوز ذلك ليشمل بناء بيئة مستقرة تحتضن الأفراد وتوفر لهم فرصًا متكافئة للحياة الكريمة والانتماء. ويُفهم الأمن المجتمعي، في هذا السياق، على أنه نتاج تفاعل منظومة من المقومات البنيوية التي تضمن للمجتمع التماسك والاستقرار، وتُقلل من فرص الانقسام أو العنف الداخلي.

إن أهم ما يميّز مقومات الأمن المجتمعي هو أنها لا تعمل بشكل منفصل، بل تتشابك وتتكامل ضمن شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والمؤسسية، اذ يؤدي اختلال أحدها إلى إضعاف البنية الكلية للأمن المجتمعي. فالتماسك الاجتماعي وحده لا يكفي في ظل هشاشة اقتصادية، والاستقرار الاقتصادي لن يدوم دون وجود قيم ثقافية جامعة ومؤسسات فعالة لذلك، فإن دراسة هذه المقومات تمثّل مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة الأمن المجتمعي وآليات تعزيزه، على وجه التحديد في البيئات التي تشهد اضطرابًا سياسياً وأمنياً كما هو الحال في العراق.

وتتمثل المرتكزات الجوهرية للأمن المجتمعي في الآتي:

1- المرتكز الاجتماعي:

يُعد التماسك الاجتماعي من أهم المرتكزات التي يقوم عليها الأمن المجتمعي، حيث إن تفشي الانقسامات المجتمعية، سواء كانت طائفية أو عرقية أو قبلية، يؤدي إلى تقويض الاستقرار الداخلي. ويؤكد أنتوني جيدنز (Anthony Giddens) في كتابه (Modernity and Self-Identity) ان الروابط الاجتماعية القوية تساهم في خلق شعور بالانتماء، مما يُضعف احتمالات النزاعات الداخلية في حين ان غياب العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص يمثلان تهديدًا بنيويًا للأمن المجتمعي، خاصة في المجتمعات ما بعد الصراع كالعراق.(Giddens, 1991, p. 92)

2- المرتكز الاقتصادي:

يُشكّل الاستقرار الاقتصادي عنصراً حيوياً في ترسيخ الأمن المجتمعي. فارتفاع نسب البطالة، وتدهور الخدمات، وضعف العدالة في توزيع الثروات، تؤدي إلى خلق بيئات حاضنة للتطرف والجريمة المنظمة. وقد وضح تقرير UNDP Arab Human Development Report 2016 أن

التفاوتات الاقتصادية تمثل أحد المهددات البنيوية للاستقرار المجتمعي في الدول العربية ويزداد الأمر حدة في العراق، حيث أسهم الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط في تعزيز الهشاشة البنيوية، ما انعكس سلبًا على الثقة بين المواطن والدولة.(UNDP, 2016, p. 34)

3- المرتكز الثقافي والقيمي:

تُعد القيم المجتمعية من المرتكزات الحاسمة في تشكيل وعي الأفراد تجاه الدولة والقانون والمؤسسات. فانتشار ثقافة العنف أو الاستقواء بالهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية يؤدي إلى تفكك النسيج الوطني. ويرى باري بوزان (Barry Buzan) في كتابه People, States and Fear أن التهديدات الثقافية، حين لا تُدار بوعي سياسي، قد تتحول إلى أدوات لتفجير النزاعات الداخلية ومن هنا، فإن ترسيخ قيم المواطنة، واحترام التنوع، وتعزيز التعليم المدني، تُعد من أهم دعائم الأمن المجتمعي.(Buzan, 1991, p. 120)

4- المرتكز المؤسسي:

تتوقف فاعلية الأمن المجتمعي على وجود مؤسسات قادرة على الاستجابة للتهديدات المجتمعية بطريقة عادلة وفعالة. فضعف مؤسسات الدولة، سواء الأمنية أو الخدمية أو القضائية، يُفضي إلى فقدان المواطن ثقته بالنظام، ويزيد من احتمالية لجوئه إلى البدائل غير الرسمية (الميليشيات، العشائر، الجماعات الأهلية). كما تشير دراسة OECD (2020) إلى أن بناء مؤسسات شاملة وقائمة على الشفافية يمثل ركيزة أساسية لتحقيق أمن مجتمعي مستدام.((OECD, 2020, p. 17

المطلب الثالث: الفرق بين الامن المجتمعي والامن التقليدي

يعكس تطور مفهوم الامن الحاجة الى التحرر من الرؤية الكلاسيكية التي طالما اختزلت الأمن في بُعده العسكري والدولتي، وأهملت الجوانب المجتمعية والإنسانية التي لا تقلّ أهمية عن مواجهة التهديدات الخارجية. فالأمن، في جوهره، ليس مجرد قدرة الدولة على ردع الخطر، بل هو حالة من الطمأنينة الوجودية يعيشها الفرد في ظل حماية شاملة تشمل الجوانب المعيشية، الاجتماعية، الثقافية، والرمزية.

يرتكز **الأمن التقليدي** على مفاهيم السيادة والحدود والمصلحة القومية، ويفترض أن الدولة هي الفاعل الأساسي الذي يُعرّف التهديد ويحتكره هذا النموذج، وإن كان ملائمًا لفترات الصراع بين الدول أصبح قاصرًا عن تفسير الديناميات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث لم تعد التهديدات تأتي فقط من الخارج، بل من داخل المجتمعات ذاتها، بفعل الانقسامات، التهميش،

التفاوتات الاقتصادية، والانهيار المؤسسي. (Morgenthau, 1948, p. 13) في المقابل، يُعيد **الأمن المجتمعي** صياغة منظومة الأمن عبر نقل مركز الثقل من الدولة إلى المجتمع، ومن الصراع إلى الوقاية، ومن التركيز على الردع العسكري إلى بناء شبكات حماية اجتماعية وقانونية واقتصادية. فحين يشعر الفرد بأن هويته مهددة، أو معيشته منتهكة، أو انتماءه بلا قيمة، فإنه يكون في حالة "لا أمن"، حتى لو كانت حدود الدولة مصانة وقواتها العسكرية قوية.(UNDP, 1994, p. 24)

تكمن أهمية الأمن المجتمعي في أنه يتعامل مع الأمن بوصفه عملية يومية معيشة، لا حدثًا طارئًا، ويعتبر الإنسان لا الأرض هو المحور. لذا، فإن وحدته التحليلية هي الفرد داخل السياق المجتمعي لا الدولة ككيان سياسي. ويتأسس هذا المنظور على فكرة أن حماية الناس من الخوف والحاجة، وتحصين المجتمع من التمزق الداخلي، أكثر نجاعة واستدامة من أي إنفاق عسكري مهما بلغ (Buzan, 1991, p. 116) ،كما أن أدوات هذا النموذج تختلف جذريًا عن أدوات المقاربة التقليدية. فبدلًا من الأسلحة والجيوش، يعتمد على سياسات التعليم،العدالة الاجتماعية،تنمية الهويات المشتركة، دعم الإعلام المسؤول،وتكريس قيم المشاركة والمساءلة والشفافية. (Kaldor,1999 p:78) ,وبهذا، يتجاوز الأمن المجتمعي كونه مشروعًا مؤسساتيًا ليصبح ثقافة ووعيًا جمعيًا تتبناه الدولة والمجتمع معًا.

إن هذا التحوّل في الرؤية الأمنية لا يعني استبعاد البُعد العسكري، بل إعادة ضبطه في إطار أكثر توازنًا وشمولًا، بحيث لا يطغى على الحقوق والحريات ولا يُستخدم كأداة لفرض الاستقرار القسري فالدولة التي تسعى للأمن الحقيقي لا يكفي أن تحمي حدودها، بل يجب أن ترعى مواطنيها، وتحترم تعددهم،وتُعزّز قدراتهم على التفاعل والتكامل(Booth,1991,pp.313-365)

المبحث الثاني: و اقع الأمن المجتمعي في العراق

تمثّل دراسة الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003 مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة التحديات البنيوية التي واجهت الدولة والمجتمع، وانعكاسات تلك التحديات على استقرار النسيج الاجتماعي وقدرة المؤسسات على تأمين الحماية المجتمعية الشاملة. فقد فرضت التحوّلات السياسية والأمنية العميقة، وما رافقها من اضطرابات داخلية، ظروفًا مركّبة ومعقّدة أثّرت في وظائف الدولة، وعمّقت من هشاشة البُنى المؤسسية والاجتماعية. من هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز التحولات التي مرّ بها الأمن المجتمعي في العراق، مع التركيز على التحديات التي تعرقل ترسيخه، والأدوار المؤسسية الفاعلة في مواجهتها.

وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية: المطلب الأول: التحولات الأمنية والمجتمعية بعد عام 2003. المطلب الثاني: أبرز التحديات التي تواجه الأمن المجتمعي في العراق. المطلب الثالث: دور المؤسسات الأمنية والمجتمع المدني في حماية الأمن المجتمعي.

المطلب الاول: التحولات الأمنية والمجتمعية بعد عام 2003

أدى التحول السياسي الحاد في العراق بعد عام 2003 إلى إعادة تشكيل المنظومة الأمنية والاجتماعية على نحو غير مسبوق. فقد أفضى انهيار النظام السياسي السابق، وما تبعه من تفكك مؤسسات الدولة، إلى تآكل البنى السيادية الضامنة للأمن، وهو ما انعكس بشكل مباشر على المجتمع من حيث تفكك الروابط الوطنية، وتراجع سلطة القانون، واختلال التوازن بين الدولة والمجتمع. لم يكن ذلك نتيجة لحادث طارئ أو مؤقت، بل نتيجة مسار تحولي عميق طال هيكل الدولة ووظيفتها.

في ظل هذه التحوّلات، غابت القدرة المؤسسية على إدارة المجال الأمني بشكل مركزي مما مهّد لظهور قوى غير رسمية ونُظم حماية محلية، وتراجعت ثقة الأفراد بمفهوم الدولة الحامية، لتبرز أنماط من "الأمن المجزّأ" المرتبط بالجماعات أو الانتماءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني العام(Giddens, 1991, p. 92) وقد أدّى هذا التحول إلى حالة من "اللايقين الأمني"، حيث أصبح الشعور المجتمعي بالأمان مشروطًا بمتغيرات محلية، لا بسياسات عامة واضحة أو بسلطة شرعية واحدة.

وقد أشار التقرير العربي للتنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن البلدان الخارجة من الصراعات، ومنها العراق، تواجه تحديات مضاعفة في إعادة بناء نظمها الأمنية والاجتماعية، بسبب تداخل الأزمات السياسية والاقتصادية والهوّياتية، وغياب التوازن بين السلطة المركزية والمجتمع(UNDP, 2016, p. 34).كما نبّه تقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات إلى أن فشل الدولة في إدارة التنوع واحتكار القوة أدى إلى توسّع الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وخلق شعورًا باللاجدوى من المشاركة السياسية أو الثقة بالمؤسسات الرسمية(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 61). من جانب آخر، فإن غياب استراتيجية وطنية متماسكة لإعادة بناء الأمن المجتمعي سمح بتكريس أنماط من التهميش، وأنتج هشاشة في البنية السوسيولوجية، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع أو المهجّرة.ويؤكد

(حسنين فاضل معلة)[2] في دراسته حول المجتمع والدولة في العراق ما بعد 2003، أن "الأمن لم يعد يُقاس بدرجة الانضباط القانوني، بل بدرجة ولاء الفرد للمجموعة التي تؤمّن له الحماية"، وهو تحول يمثّل تهديدًا مباشرًا لأي مشروع وطني جامع(معلة، 2018، ص 47) وبذلك، فإن الأمن المجتمعي في العراق لم يشهد فقط تراجعًا وظيفيًا، بل تحوّلاً عميقًا في بنيته انتقل من كونه مسؤولية مؤسسية إلى كونه واقعًا مجتمعيًا هشًا تحكمه اعتبارات محلية وفردية أكثر من كونه خاضعًا لنظام أمني وطني موحّد.

المطلب الثاني: أبرز التحديات التي تواجه الأمن المجتمعي في العراق

يواجه الأمن المجتمعي في العراق مجموعة من التحديات المركّبة والمتداخلة، ناتجة عن التحوّلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت عام 2003. هذه التحديات لا ترتبط فقط بالجوانب الأمنية التقليدية، بل تمتد إلى الهياكل الاجتماعية وأنماط العيش اليومية ما يجعلها ذات طابع بنيوي يمسُّ استقرار المجتمع من جذوره.

أولى هذه التحديات تتمثل في تصاعد وتيرة العنف غير النظامي، ولا سيما العنف المرتبط بالتنظيمات المتطرفة، والذي أدى إلى خلخلة البنية السكانية في العديد من المحافظات العراقية، فضلًا عن نشر الخوف وانعدام الثقة بين المكونات المجتمعية. وقد بيّن تقرير مجموعة الأزمات الدولية أن استمرار التهديدات الأمنية على المستوى المحلي يسهم في إضعاف قدرة الدولة على استعادة سلطتها الرمزية في عيون المواطنين، ويكرّس الاعتماد على بدائل أهلية أو مناطقية للأمن.(International Crisis Group, 2019, p. 5)

كما أن انتشار السلاح خارج الإطار الرسمي، وضعف الرقابة المؤسسية عليه، شكّل أحد أبرز عوامل زعزعة الأمن المجتمعي. حيث ساهم ذلك في تعزيز منطق القوة على حساب القانون، وفي خلق بيئات محلية يتراجع فيها الشعور بالأمان العام. وقد أشار تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن وجود السلاح بيد جهات متعددة لا يخضع لسلطة الدولة يعيق عمليات المصالحة المجتمعية، ويغذي حالات العنف المحلي والنزاعات العشائرية.(IOM, 2021, p. 19)

---

[2] حسنين فاضل معلة: باحث عراقي أكاديمي متخصص في علم الاجتماع السياسي، وأستاذ في جامعة بغداد. يُعدّ من أبرز الباحثين العراقيين في دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد 2003، واعتُمد على دراسته لكونها من الدراسات الأكاديمية الرصينة التي تتناول هذه المرحلة من منظور سوسيولوجي تحليلي عميق. انظر: معلة، حسنين فاضل. (2018). الدولة والمجتمع في العراق ما بعد 2003. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة بغداد، ص 47.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن الفقر، والبطالة، وتفاوت توزيع الموارد تمثل أسبابًا جوهرية في إضعاف الأمن المجتمعي، إذ تؤدي إلى شعور بالحرمان والتهميش، وتُضعف الارتباط بين المواطن والدولة. وتُظهر دراسات عراقية أن غياب العدالة الاجتماعية يفرز أنماطًا من الانغلاق على الهويات الفرعية، ويُقلل من فاعلية القانون في ضبط المجال العام.(الطائي، 2020، ص 88)

وتبرز كذلك مشكلة النزوح الداخلي بوصفها تحديًا ديموغرافيًا واجتماعيًا بالغ التأثير، حيث أدت موجات النزوح إلى اختلالات في البنية السكانية لبعض المناطق، وزيادة الضغط على الموارد والخدمات، إضافة إلى بروز صراعات محلية نتيجة تداخل الهويات وتضارب المصالح. وقد أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن النزوح غير المنظّم في العراق ساهم في تقويض شبكات التضامن الاجتماعي، وزاد من هشاشة المجتمعات المستقبِلة.(UNDP, 2020, p. 14)

ومن أبرز الإشكاليات البنيوية كذلك، **غياب استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة ملف الأمن المجتمعي**، تقوم على التكامل بين الأبعاد الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وتعتمد على معايير الوقاية والتنمية والعدالة، بدلًا من الاعتماد الحصري على المعالجة الأمنية التقليدية. إن هذه التحديات المتداخلة تعكس طبيعة التعقيد الذي يكتنف الواقع العراقي، وتدل على الحاجة إلى مقاربة متعددة المستويات لإعادة ترميم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس الاستقرار، والمواطنة.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الأمنية والمجتمع المدني في حماية الأمن المجتمعي

في ظل التحديات المتعددة التي تواجه الأمن المجتمعي في العراق، يصبح من الضروري النظر إلى الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها المؤسسات الأمنية والمجتمع المدني كفاعلين رئيسيين في إنتاج الاستقرار وتعزيز التماسك الاجتماعي. فالمعالجة لا تكتمل من خلال تشخيص الإشكاليات فحسب، بل تقتضي التوقف عند الآليات التي تمتلكها الدولة والمجتمع معًا للحد من التهديدات واستعادة الثقة بين المواطن ومحيطه المؤسسي.

تؤدي المؤسسات الأمنية، بوصفها الواجهة الرسمية للدولة، دورًا أساسيًا في ضبط المجال العام، وتطبيق القانون، وحماية الأرواح والممتلكات. غير أن هذا الدور لا يمكن أن يظل قائمًا على المفهوم التقليدي للأمن، القائم على الردع والسيطرة، بل يجب أن يتطور نحو نموذج أكثر شمولًا وتفاعلية، يعتمد على مبدأ "الأمن المجتمعي الوقائي" الذي يُراعي الحاجات المحلية، ويؤسس لشراكة حقيقية مع المواطنين. وتشير أدبيات الإصلاح الأمني في الدول الخارجة من النزاع إلى أن احتراف المؤسسة الأمنية، وضمان حيادها، وخضوعها للمساءلة القانونية، تمثل شروطًا

أساسية لترسيخ ثقة المجتمع بها (IISS, 2018, p. 23).وفي الحالة العراقية ما تزال المؤسسة الأمنية تواجه تحديات متعلقة بتعدد مصادر القرار، وتفاوت مستويات التدريب، وغياب التنسيق الكامل بين المؤسسات. في المقابل، يُنظر إلى المجتمع المدني بوصفه شريكًا لا غنى عنه في إنتاج الأمن المجتمعي، نظرًا لما يمتلكه من قرب اجتماعي، وقدرة على التدخل الناعم في بؤر التوتر. فبعد عام 2003، برزت منظمات محلية ووطنية فاعلة في مجالات دعم ضحايا العنف، وإعادة إدماج النازحين، ونشر ثقافة التسامح، والقيام بأنشطة توعوية لمواجهة خطاب الكراهية والتطرف. وتفيد تقارير أممية بأن إشراك هذه المنظمات في عمليات صياغة السياسات الأمنية على المستوى المحلي، ساعد في بناء الثقة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في معالجة التحديات (UNDP, 2017, p.12).

ومع ذلك، فإن البيئة القانونية والتنظيمية التي تعمل ضمنها منظمات المجتمع المدني لا تزال تفتقر إلى التوازن، فهناك تحديات تتعلق بضعف الدعم المؤسسي، والقيود الإدارية، وتفاوت مستوى الاستقلالية بين منظمة وأخرى. وقد أشار تقرير صادر عن المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية إلى أن غياب إطار وطني متكامل ينظم العلاقة بين الدولة وهذه المنظمات يجعل التعاون غير مستقر، ويضعف فاعلية التدخل المدني في ملف الأمن المجتمعي. (المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، 2021، ص 40) من هنا، فإن ضمان الأمن المجتمعي لا يمكن أن يتحقق من خلال المؤسسات الأمنية وحدها، ولا عبر المجتمع المدني بمفرده، بل من خلال علاقة تشاركية تُبنى على أسس الثقة المتبادلة، وتكامل الأدوار، ووضوح المسؤوليات. فحين تتكامل الجهود الرسمية والمجتمعية ضمن رؤية أمنية شاملة، يصبح بالإمكان احتواء الأزمات قبل انفجارها، وتعزيز الإحساس العام بالانتماء والطمأنينة، وهما حجر الأساس لأي استقرار دائم.

المبحث الثالث: الفرص والتحديات أمام تعزيز الأمن المجتمعي

يمثّل الأمن المجتمعي أحد المحاور الأساسية في منظومة الأمن الشامل للدولة لما له من ارتباط مباشر باستقرار النسيج الاجتماعي، وتماسك البُنى المجتمعية، وثقة الأفراد بالمؤسسات. وفي الحالة العراقية يتقاطع الأمن المجتمعي مع جملة من العوامل البنيوية والسياسية التي أفرزها التحول بعد عام 2003، ما جعل من تحقيق هذا النوع من الأمن مهمة معقّدة تتطلب معالجة مركّبة تجمع بين استثمار الفرص المتاحة، ومواجهة التحديات المتجذّرة، وتطوير رؤية وطنية فاعلة وعليه، يسعى هذا المبحث إلى الوقوف على أبرز الفرص الاستراتيجية التي يمكن البناء

علیها في سبيل تعزيز الأمن المجتمعي، ومن ثم تحليل التحديات البنيوية التي تُقوّض هذه الجهود، وصولًا إلى بلورة رؤية عملية متماسكة تدعم مسار الاستقرار المستدام.

وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية: المطلب الأول: الفرص الاستراتيجية لتعزيز الأمن المجتمعي. المطلب الثاني: مُهددات الأمن المجتمعي في العراق. المطلب الثالث: سُبل تعزيز الأمن المجتمعي في العراق.

المطلب الاول: الفرص الاستر اتيجية لتعزيز الأمن المجتمعي

يشكّل الأمن المجتمعي أحد أهم الرهانات التي تواجه الدول الخارجة من النزاعات لما له من ارتباط مباشر ببناء الاستقرار الداخلي واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع. وفي الحالة العراقية تبرز مؤشرات متعدّدة يمكن توظيفها في سياق دعم الأمن المجتمعي إذا ما تم التعامل معها ضمن إطار مؤسسي وطني قادر على الدمج بين الأبعاد السياسية والاجتماعية بما يفضي إلى تفكيك منابع التوتر وإعادة بناء العلاقة المدنية على أساس التوازن والعدالة. يُعد التوجّه نحو الإصلاح السياسي والإداري من الركائز المحورية التي يمكن استثمارها في تعزيز الأمن المجتمعي إذ دفعت الاحتجاجات الشعبية المتكررة خلال السنوات الأخيرة السلطات إلى إعادة النظر في عدد من السياسات العامة ومحاولة إدماج مطالب الشارع في العملية السياسية ولو بصورة تدريجية. وقد انعكس ذلك في مسارات متقطعة للإصلاح الإداري وتوسيع هامش الشفافية والحد من التمركز المفرط في صنع القرار وتشير تقارير المعهد العراقي للإصلاح الإداري(معهد الشرق الأوسط، 2022) إلى أن هذه التحولات رغم بطئها أسهمت في خلق بيئة أكثر انفتاحًا على مساءلة الأداء الحكومي مما عزّز لدى بعض الشرائح المجتمعية الإحساس بالانتماء المؤسسي. وفي السياق ذاته تُمثّل الطاقات الشبابية إحدى المرتكزات الاستراتيجية التي يمكن من خلالها توطيد الأمن المجتمعي في العراق إذ تشير الإحصاءات السكانية إلى أن فئة الشباب تمثل النسبة الأكبر من التكوين الديمغرافي (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2021، ص 14) وهي فئة تمتاز بالحيوية والانفتاح إلا أنها في الوقت ذاته تعاني من معدلات بطالة مرتفعة وضعف في التمكين المؤسسي. ومع ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة تناميًا ملحوظًا في وعي الشباب السياسي والاجتماعي وازدياد المبادرات التطوعية والمجتمعية مما يعكس تحوّلًا يمكن استثماره في إنتاج الأمن من داخل البنية الاجتماعية ذاتها وقد ورد في تقرير التنمية البشرية العربي(UNDP, 2016, p. 34) أن الشباب في العراق أبدوا استعدادًا فعليًا للانخراط في أنشطة تعزز التماسك المجتمعي إذا ما توفرت لهم أدوات المشاركة الفاعلة. ويُعد الإعلام خصوصًا الإعلام الرقمي من العوامل المساعدة في تكوين فضاء عام أكثر وعيًا لا يقتصر دوره على نقل الخبر بل يشارك في صياغة التصورات الجماعية وتوجيه الرأي العام والكشف عن الثغرات المؤسسية غير أن هذا الدور يظل مشروطًا بمستوى الحياد المهني والقدرة على تجاوز الاستقطاب السياسي والهويات

الضيقة ويشير تقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 52) الى أهمية الإعلام في إنتاج خطاب جامع يعزز ثقافة الحوار والانفتاح بدلًا من تكريس الانقسام. من جهة أخرى تمثل برامج التعاون الدولي فرصًا واعدة في مجال تعزيز الأمن المجتمعي خاصة من خلال المشاريع التي تنفذها منظمات دولية معنية ببناء السلام وتقوية الحوكمة في البيئات الهشة إذ تتيح تمكينًا تدريجيًا للمجتمعات المحلية وتُطوّر من أدوات التفاوض وتدعم قيم التسامح والمساءلة وقد أشارت تقارير(International Alert) (International Alert, 2019, p. 9) إلى أن تصميم البرامج على أساس تشاركي يُفضي إلى نتائج أكثر استدامة مقارنة بالمبادرات المفروضة من خارج السياق المحلي. إن تعدد هذه المؤشرات وتنوعها يكشف أن تعزيز الأمن المجتمعي في العراق ممكن لكنه يتطلب إرادة سياسية حقيقية وإصلاحًا مؤسسيًا متماسكًا وشراكة مجتمعية واعية تعيد بناء الثقة وتضع الأساس لعقد اجتماعي جديد يتجاوز منطق السيطرة باتجاه التفاعل المتوازن بين الدولة والمجتمع.

المطلب الثاني: مُهددات الأمن المجتمعي في العراق

على الرغم من التحولات السياسية والأمنية المتعاقبة التي شهدها العراق منذ عام 2003، لا يزال الأمن المجتمعي يواجه تحديات بنيوية عميقة تمسّ بنيته الداخلية وتُقوّض من تماسكه وتوازنه المجتمعي والمؤسسي. وتتفاوت هذه التهديدات في طبيعتها وحدّتها وتأثيرها من منطقة إلى أخرى، غير أنها تشترك في إنتاج بيئة هشّة تُعيق الجهود الرامية إلى ترسيخ الاستقرار. وتُعد التهديدات الآتية من أبرز العوامل المؤثرة في زعزعة الأمن المجتمعي في العراق:

1- تصاعد نشاط الخلايا الارهابية : يُمثّل تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية إحدى أبرز التحديات التي تهدد بنية الأمن المجتمعي في العراق، ولا سيّما بعد انحسار السيطرة المركزية في بعض المناطق الهشّة أمنيًا. وعلى الرغم من الهزائم العسكرية التي مُني بها تنظيم "داعش للسلامة الفكرية"، فإن العديد من خلاياه النائمة أعادت تنظيم نفسها على شكل جيوب متفرقة تنفّذ هجمات نوعية تستهدف المدنيين والمؤسسات الأمنية على حدّ سواء.(International Crisis Group, 2021, p. 7) وتُسهم هذه العمليات في إدامة حالة الخوف والتوجس داخل المجتمعات المحلية، مما يعطّل عملية الاستقرار الاجتماعي ويقوّض الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة كما أنّ البيئة غير المستقرة، والفراغات الأمنية، تمثّل بيئة خصبة لإعادة إنتاج هذه الخلايا في ظلّ ضعف التنسيق الأمني وتشتّت الأولويات المؤسسية.

2- تعقيدات ملف النزوح الداخلي: يُعد النزوح الداخلي في العراق أحد أبرز المظاهر الاجتماعية التي رافقت التحولات الأمنية والسياسية منذ عام 2003، وقد تفاقمت حدّته بعد اجتياح تنظيم "داعش للسلامة الفكرية" لمساحات واسعة من البلاد عام 2014. إذ اضطرت ملايين الأسر إلى مغادرة مناطق سكناها تحت وطأة العنف والتهديد، مما أدى إلى تكدس سكاني في بعض المحافظات المستقبِلة، واختلال في التوازن الديموغرافي والخدمي.(UNHCR, 2020, p. 13) هذا

التهجير القسري لم يقتصر أثره على المستوى الإنساني، بل أنتج بيئات اجتماعية هشّة تُعاني من التهميش وفقدان الثقة بالدولة، كما أضعف من قدرة المؤسسات على الاستجابة لحاجات النازحين والمجتمعات المضيفة في آنٍ واحد. إن استمرار هذه الحالة دون معالجات شاملة يُكرّس فجوات مجتمعية قد تُستغل من أطراف متطرفة أو جهات ذات مصالح خاصة، مما يُهدد الأمن المجتمعي ويُعيق فرص إعادة الاستقرار.

3- تهميش الفئات الشبابية وتداعياته على الاستقرار المجتمعي:

يشكّل تهميش الفئات الشبابية في العراق أحد أبرز التحديات البنيوية التي تهدد الأمن المجتمعي وتُضعف من قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الداخلي. فالفئة الشبابية، التي تُعد العمود الفقري لأي بناء مجتمعي متوازن تواجه حالة من الإقصاء الممنهج، سواء على مستوى المشاركة السياسية، أو الاندماج الاقتصادي، أو الحضور المؤسسي داخل الدولة وقد أسهمت هذه الحالة في بروز بيئة خصبة للانكفاء الاجتماعي وتزايد مؤشرات الانفصال عن منظومة الدولة، لا سيما في ظل تراجع فرص التشغيل، وغياب الرؤية الاستراتيجية لتمكين الشباب في صنع القرار.

إن غياب السياسات الحكومية القادرة على احتواء الطاقات الشبابية لم يكن مجرد إخفاق إداري، بل تحوّل إلى تهديد أمني واضح، انعكس في ارتفاع معدلات الهجرة، وتصاعد الانخراط في أنشطة غير مشروعة، وانتشار العنف الاجتماعي كأداة تعبير عن الإحباط والتهميش ويؤكد تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أكثر من 60% من شباب العراق يرون أن الدولة غير قادرة على توفير مستقبل آمن أو عادل لهم، مما يضعف من شعورهم بالانتماء ويعزز من قابلية استقطابهم نحو مسارات احتجاجية أو راديكالية.(UNDP, 2016, p. 34)

4- السلاح المنفلت وتقويض سلطة الدولة:

يشكّل انتشار السلاح خارج إطار الدولة أحد أخطر التحديات التي تواجه الأمن المجتمعي في العراق، لما يمثّله من تهديد مباشر لبنية القانون وسيادة المؤسسات الرسمية. فوجود جماعات مسلّحة أو أفراد يمتلكون السلاح دون خضوعهم لسلطة الدولة يفضي إلى نشوء مراكز قوى موازية، ويضعف من قدرة الدولة على فرض النظام العام وضمان الأمن. وقد أدّت هذه الظاهرة إلى زعزعة الثقة بالجهات الأمنية الرسمية، وإلى شيوع ثقافة اللجوء إلى القوة في حل النزاعات، لا سيما في المناطق التي تشهد ضعفًا بنيويًا في أداء مؤسسات الدولة.إن ما يزيد خطورة هذا التحدي هو امتداد السلاح المنفلت إلى النزاعات العشائرية، والصراعات المحلية، وعمليات التهديد المجتمعي ذات الطابع السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى تقويض أسس السلم الأهلي، ويُضعف من قدرة الدولة على بناء عقد اجتماعي عادل. وتُشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن العراق

يُعد من بين الدول التي تعاني من أكبر معدلات انتشار السلاح بين المدنيين في المنطقة، وهو ما يمثل تحديًا مضاعفًا لمساعي تعزيز الاستقرار الداخلي(UNODC, 2022, p. 11) .

وقد حذرت منظمات دولية من أن بقاء هذا السلاح بيد فاعلين غير رسميين يُسهم في إدامة الهشاشة الأمنية ويحول دون تحقيق التنمية المستدامة، إذ يُعيق عمل المؤسسات الحكومية ويقوّض مبادرات العدالة الانتقالية وبناء الثقة بين المجتمع والدولة.(DCAF, 2021, p. 7)

5- النزاعات العشائرية وتراجع سلطة القانون:

تُعد النزاعات ذات الطابع العشائري من التحديات المعقّدة التي تعيق مسار تعزيز الأمن المجتمعي، إذ تؤدي إلى إضعاف سلطة القانون وإرباك منظومة الضبط المؤسسي. وتتجلّى خطورتها في استبدال الآليات القانونية الرسمية بأساليب تسوية تنطلق من منطق الانتماء والانتصار للجماعة، لا من منطق المواطنة والاحتكام إلى الدولة. هذا النمط من السلوك الجمعي يُنتج بيئة تتآكل فيها هيبة القانون تدريجيًا، ويترسّخ فيها الانقسام الاجتماعي كمحرّك رئيس للتفاعل داخل المجتمع، ما يُفقد المؤسسات الرسمية قدرتها على فرض قواعد التعامل السلمي وتسيير شؤون العدالة(International Crisis Group, 2021, p. 934) فضلاً عن ذلك، تسهم هذه النزاعات في إعادة إنتاج أنماط من العنف الأهلي يصعب السيطرة عليها ضمن أطر الدولة، مما يخلق فراغًا أمنيًا وأخلاقيًا يجعل من الأمن المجتمعي رهينًا لتفاهمات هشّة وغير مستقرة. إن تكرار هذا النمط من التفكك، في غياب سياسات رادعة فاعلة، يهدد بمزيد من التصدع في بنية المجتمع، ويعزز القناعة بعدم جدوى المسار القانوني الرسمي، وهو ما يتنافى جوهريًا مع مرتكزات الأمن المجتمعي المبني على العدالة والشرعية القانونية(المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية، 2020، ص 17).

6- تراجع العدالة وتدهور الخدمات العامة:

يُعد ضعف منظومة العدالة وتدهور مستوى الخدمات العامة من أبرز المهددات البنيوية التي تُقوّض الأمن المجتمعي في العراق. فغياب العدالة الإجرائية وتفاوت فرص الإنصاف يؤديان إلى شعور عام بالإقصاء، لا سيما في المجتمعات التي تعاني من هشاشة مؤسسية مزمنة كما أن القصور في تقديم الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم والمياه والبنية التحتية، يُعمّق فجوة الثقة بين المواطن والدولة ويُضعف من قدرة الأخيرة على أداء دورها التوزيعي والاجتماعي هذا الواقع غالبًا ما يرتبط بضعف الحوكمة وغياب الرقابة وانتشار الفساد، مما يجعل الدولة غير قادرة على إدارة التوازن المجتمعي على نحو فعّال. وتُظهر تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ضعف الوصول إلى العدالة وتدني مستوى الخدمات يُعدّان من العوامل الأساسية في تفكيك العقد الاجتماعي، ويؤديان إلى تراجع شرعية المؤسسات الحكومية في الدول الخارجة من النزاعات(UNDP, 2016, p. 42) كما أشار البنك الدولي في تقرير مراجعة الإنفاق العام في العراق

إلى تراجع ملحوظ في مخصصات القطاعات الخدمية، وهو ما انعكس مباشرة على جودة الخدمات المقدّمة للمواطنين(World Bank, 2020, p. 25) .

المطلب الثالث: سُبل تعزيز الأمن المجتمعي في العراق

مثّل تعزيز الأمن المجتمعي في العراق ضرورة حيوية تفرضها تعقيدات المرحلة الراهنة وما أفرزته من تحوّلات اجتماعية وسياسية وأمنية أثّرت بشكل مباشر في بنية التماسك الداخلي إن النهوض بهذا النمط من الأمن لا يتأتى عبر المعالجات الآنية أو السياسات المتقطعة بل يتطلب منظومة متكاملة من المبادرات المدروسة التي تستند إلى تحليل واقعي للتحديات القائمة وإرادة مؤسسية تتبنّى نهجًا إصلاحيًا شاملًا يراعي الخصوصيات المحلية ويستفيد في الوقت ذاته من التجارب المقارنة. وتبدأ هذه السُبل بتعزيز الهوية الوطنية الجامعة من خلال ترسيخ مفاهيم المواطنة المتساوية وتجاوز الانتماءات الفرعية التي غالبًا ما تتحول إلى أدوات لتقويض النسيج المجتمعي. إنّ إشاعة ثقافة الانتماء العام للدولة ومؤسساتها تُمثل منطلقًا أساسيًا لتفكيك البنى التحتية للتوتر والانقسام، وقد بيّنت الأدبيات السياسية أن المجتمعات التي نجحت في تحقيق قدر عالٍ من التلاحم الوطني كانت أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الأمنية والاجتماعية، كما أشار إلى ذلك Buzan Barry في تحليله لدور الهوية الجامعة في صون الأمن غير التقليدي (Buzan, 1991, p. 117).

فضلاً ن ذلك فإن تمكين الفئات الشبابية وتمثيلهم الحقيقي في عملية صناعة القرار يعد من أبرز مقومات الأمن المجتمعي، حيث يمثل الشباب الشريحة الأكثر تأثرًا بمظاهر الاضطراب وفي الوقت ذاته هم الأقدر على إحداث التحوّل الإيجابي إذا ما أُحسن توظيف طاقاتهم. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن ضعف إشراك الشباب في الحوكمة يولّد فجوة ثقة متنامية بين الجيل الجديد ومؤسسات الدولة ما يُفضي إلى حالات اغتراب سياسي واجتماعي مزمنة(UNDP, 2016, p. 34). من جهة أخرى يُعد إصلاح القطاع الأمني بمفهومه المؤسسي خطوة لا غنى عنها لترسيخ الأمن المجتمعي، إذ إن تجاوز الممارسات الأمنية التقليدية القائمة على الردع وحده بات ضرورة، وهو ما يتطلب بناء جهاز أمني مجتمعي الطابع، يعمل ضمن إطار من القانون والرقابة المدنية ويرتبط بالبيئة المحلية بعلاقات ثقة وتعاون. وقد أكّدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على أهمية تبنّي ما تسميه "النهج التشاركي في الأمن" القائم على الانفتاح والشفافية وربط الأمن بالعدالة الاجتماعية، معتبرة ذلك ركيزة جوهرية في استراتيجيات بناء السلام في المجتمعات الهشة(OECD, 2020). كما أن تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات الاقتصادية بين الفئات والمناطق يعد من بين السبل المفصلية لتحقيق أمن مستدام، حيث تفضي مظاهر الحرمان والتفاوت إلى بيئة خصبة لنمو الاحتقان والتطرف. وقد نوّه تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن غياب العدالة التوزيعية كان من العوامل المؤثرة في تقويض استقرار العديد من البلدان، وهو ما ينطبق على السياق العراقي بدرجة كبيرة(المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 211) إن تبني سياسات تنموية متوازنة تُعيد الثقة بالعدالة وتُصحّح العلاقة بين المواطن والدولة تمثل استجابة مباشرة لمتطلبات الأمن المجتمعي.

أخيرًا فإن الإعلام بمختلف أدواته يمثل سلاحًا ذا حدّين، إذ يمكن أن يكون أداة لتأجيج الانقسامات إذا استُخدم بخطاب تعبوي كما يمكن أن يكون آلية لزرع الثقة وبناء وعي جمعي إذا ما تم تأطيره ضمن رؤية مهنية مسؤولة. وفي هذا الصدد يُعدّ الاستثمار في الإعلام الوطني المستقل وتنمية قدراته المهنية أحد السُبل التي تسهم في تشكيل بيئة أكثر تماسكًا واستقرارًا، وقد تناول المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات دور الإعلام في تشكيل الوعي المجتمعي وتوجيهه ضمن مسارات تساهم في بناء التعايش وتفكيك النزعات الإقصائية.

الخاتمة:

تناول هذا البحث موضوع تعزيز الأمن المجتمعي في العراق عبر ثلاثة مباحث رئيسة؛ تناول الأول الإطار النظري والمفاهيمي، وتناول الثاني واقع الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003، فيما خُصص الثالث للفرص والتحديات وسُبل التعزيز. وقد خلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

أولاً: الاستنتاجات:

1- يتجاوز الأمن المجتمعي في مفهومه الحديث البُعد العسكري التقليدي ليشمل الأمن الإنساني الشامل بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية وفق إطار الأمم المتحدة للأمن الإنساني منذ عام 1994.

2- أفضى انهيار مؤسسات الدولة بعد عام 2003 إلى تراجع حاد في منظومة الأمن المجتمعي، وأنتج ظاهرة "الأمن المجزّأ" المرتبط بالانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

3- تتشابك التحديات البنيوية التي تواجه الأمن المجتمعي في العراق من إرهاب وسلاح منفلت ونزوح داخلي وفساد وضعف خدمات، مما يجعل أي معالجة أحادية البُعد قاصرة عن تحقيق الاستقرار المنشود.

4- تتوفر في العراق فرص استراتيجية حقيقية لتعزيز الأمن المجتمعي، أبرزها: الزخم الشبابي، وتنامي دور منظمات المجتمع المدني، والتوجه نحو الإصلاح الإداري، ودعم المجتمع الدولي.

5- لا يمكن تحقيق الأمن المجتمعي المستدام عبر المؤسسات الأمنية وحدها، بل يستلزم شراكة تكاملية بين الدولة والمجتمع المدني تقوم على الثقة المتبادلة وتكامل الأدوار.

ثانياً: التوصيات:

1- إعداد استراتيجية وطنية متكاملة للأمن المجتمعي تجمع بين الأبعاد الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وتعتمد معايير الوقاية والتنمية والعدالة بديلاً عن المعالجة الأمنية التقليدية.

2- تمكين الشباب وتوسيع مشاركتهم في صياغة السياسات العامة، وتوفير برامج تشغيل حقيقية تُقلص معدلات البطالة وتحد من قابلية استقطابهم نحو التطرف.

3- إصلاح القطاع الأمني وفق نهج مجتمعي وقائي يعتمد الشفافية والمساءلة، ويؤسس لشراكة حقيقية مع المواطنين بدلاً من الاقتصار على نموذج الردع.

4- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وإصدار إطار تشريعي ينظم علاقتها بالدولة ويكفل استقلاليتها وفاعليتها في ملف الأمن المجتمعي.

5- مكافحة الفساد وتطوير منظومة العدالة وتحسين مستوى الخدمات العامة بوصفها ركائز لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة وتعزيز الانتماء الوطني.

6- تفعيل دور الإعلام الوطني المستقل في بناء خطاب مجتمعي جامع يعزز ثقافة التسامح والحوار ويُفكك خطاب الكراهية والانقسام.

المصادر العربية:

1-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020). الأمن والمجتمع في الدول الهشّة: العراق نموذجًا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020). الإعلام والمجتمع في العالم العربي: التحديات والفرص. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

3-المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية. (2021). المجتمع المدني والأمن الإنساني في العراق: أدوار وتحديات. بغداد: المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية.

4-الطائي، خليل إسماعيل. (2020). العدالة الاجتماعية والأمن المجتمعي في العراق: قراءة في التحديات. مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، (60)، 75–95.

5-معلة، حسنين فاضل. (2018). الدولة والمجتمع في العراق ما بعد 2003: جدلية التفكك وإعادة التكوين. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة بغداد، 45–68.

6-المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية. (2020). النزاعات العشائرية وأثرها في الأمن المحلي في العراق. بغداد: المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية.

7- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. (2021). نتائج مسح القوى العاملة في العراق 2021. بغداد: وزارة التخطيط العراقية.

المصادر الاجنبية:

1- Booth, K. (1991). Security and emancipation. Review of International Studies, 17(4), 313–326

2- Buzan, B. (1991). People, states and fear: An agenda for international security studies in the post-Cold War era. London: Harvester Wheatsheaf

3- Caballero-Anthony, M. (2015). Community security: Human security at the 21st century. Contemporary Politics, 21(1), 53–69. https://doi.org/10.1080/13569775.2014.994812

4- Geneva Centre for Security Sector Governance. (2021). Security sector reform in fragile states: The case of Iraq. Geneva: DCAF

5- Giddens, A. (1991). Modernity and self-identity: Self and society in the late modern age. Cambridge: Polity Press.

6-International Alert. (2019). Rebuilding trust and preventing violence: Approaches in fragile states. London: International Alert.

7- International Crisis Group. (2019). Iraq's paramilitary groups: The challenge of rebuilding a functioning state. Brussels: ICG

8- International Crisis Group. (2021). Resolving tribal conflicts in southern Iraq (Middle East Report No. 219). Brussels: ICG

9- International Institute for Strategic Studies. (2018). Security sector reform in post-conflict societies. London: IISS

10 -International Organization for Migratio .(2021).Community stabilization in Iraq: Annual report 2021. Baghdad: IOM

11- Kaldor, M. (1999). New and old wars: Organized violence in a global era. Cambridge: Polity Press

12-Morgenthau, H. J. (1948). Politics among nations: The struggle for power and peace. New York, NY: Alfred A. Knopf

13-Organisation for Economic Co-operation and Development. (2020). Social cohesion and security in fragile states. Paris: OECD Publishing

14-United Nations Development Programme. (1994). Human development report 1994: New dimensions of human security. New York, NY: UNDP

15-United Nations Development Programme. (2016). Arab human development report 2016: Youth and the prospects for human development in a changing reality. New York, NY: UNDP

16- United Nations Development Programme. (2017). Supporting civil society engagement in security governance. New York, NY: UNDP

17-United Nations Development Programme. (2020). Community cohesion and stability in Iraq. New York, NY: UNDP

18- United Nations High Commissioner for Refugees. (2020). Iraq: Durable solutions for internally displaced persons. Geneva: UNHCR

19-United Nations Office on Drugs and Crime. (2022). Firearms and security in Iraq. Vienna: UNODC

20- World Bank. (2020). Iraq public expenditure review: Addressing vulnerabilities, enhancing fiscal space and creating jobs. Washington, DC: World Bank

Enhancing Community Security in Iraq: Opportunities and Challenges

Assist Lect. Duaa Munam Yaseen

Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

duaa.m@cis.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Community Security, Iraq, Enhancement, Opportunities, Challenges

Summary:

This research explores the concept of community security in Iraq, emphasizing its critical role in achieving social stability and sustainable development. It provides a theoretical framework for understanding the multidimensional nature of community security and distinguishes it from traditional security models. The study analyzes the current security landscape in Iraq, particularly in the post-2003 era, highlighting internal and external threats. Furthermore, it identifies key opportunities for strengthening community security, including institutional reforms, civil society engagement, and youth participation. The research aims to offer practical recommendations to address existing challenges and promote a cohesive, secure social environment. A descriptive and analytical approach was adopted, supported by relevant literature and case studies.